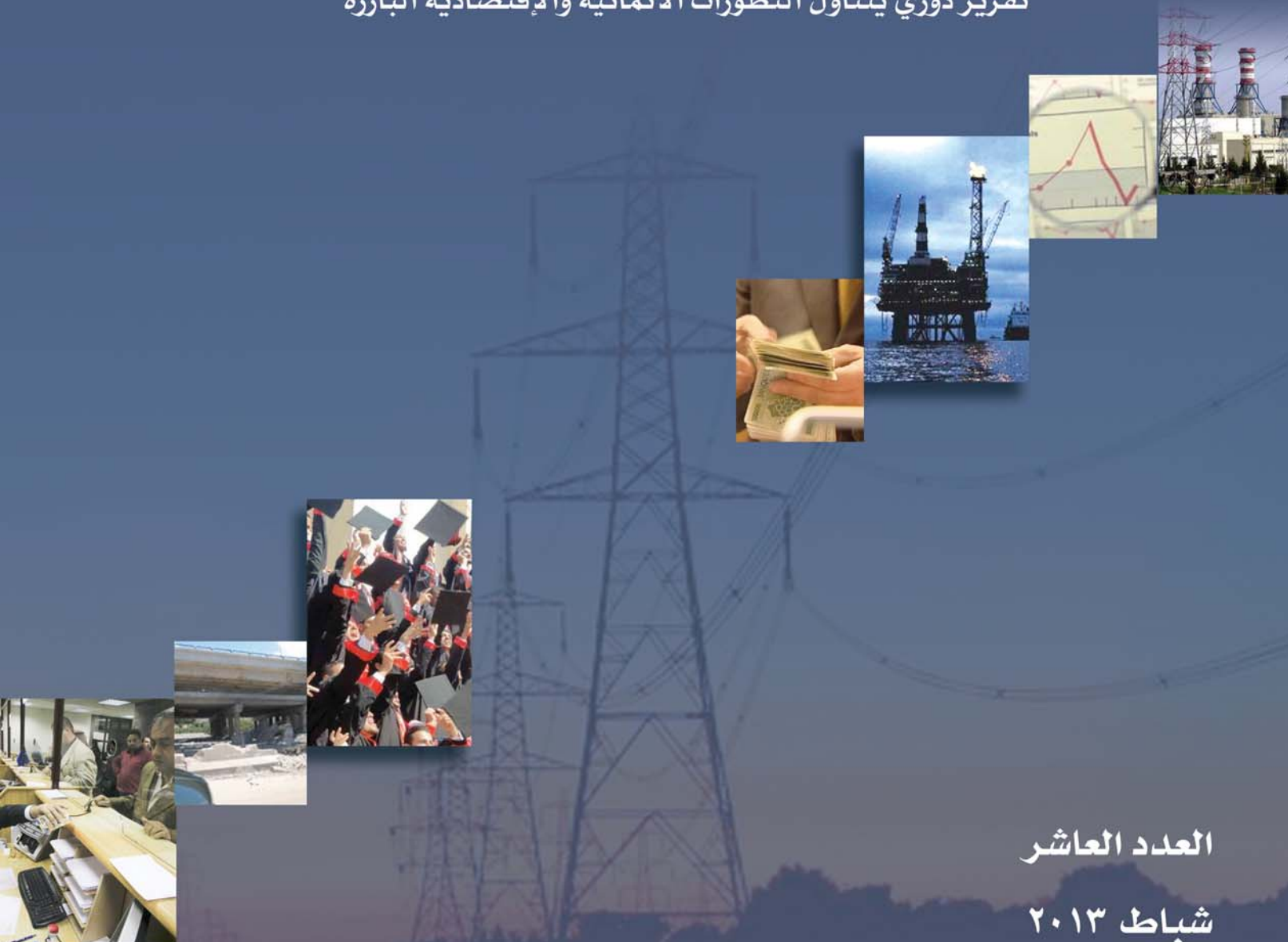


المركز الاستشاري للدراسات والنوڤ
The Consultative Center for Studies and Documentation



التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والإقتصادية البارزة



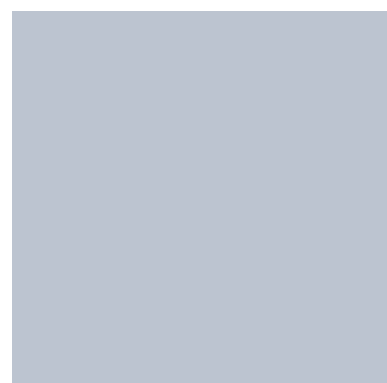
العدد العاشر

شباط ٢٠١٣

التقرير الإنمائي

شباط ٢٠١٣

العدد العاشر



التقرير الإنمائي



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
**The Consultative Center for
Studies and Documentation**

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة بلبان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسسات العامة والخاصة.

إعداد: مديرية الدراسات الإنمائية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: شباط ٢٠١٣ الموافق ربيع الثاني ١٤٣٤ هـ

العدد: العاشر

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانتري وورلد
- فوق صيدلية سببتي - بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

٩	مقدمة العدد.....
١١	الفصل الأول - إدارة التدفّقات الماليّة الواردة إلى لبنان لتحقيق النموّ المستدام.....
١٣	مقدمة الفصل.....
١٤	العوامل المؤثّرة في حركة التدفّقات الماليّة إلى لبنان.....
١٥	١- الثروة النفطية الخليجية.....
١٥	٢- ارتفاع الفوائد المحليّة عن نظيراتها الخارجية.....
١٥	٣- نظام سعر الصرف.....
١٥	٤- السياسة النقدية.....
١٦	الآثار الإيجابية والسلبية للتدفّقات الماليّة الكبيرة:.....
١٧	معوّقات النموّ في لبنان.....
٢٠	نموذج للمحاكاة وإصلاحات يوصي بها البنك الدولي.....
٢٠	١- المحاكاة ونتائجها.....
٢١	٢- الإصلاحات المطلوبة لتحقيق الاستفادة القصوى من التدفّقات الماليّة في مجال النموّ الطويل الأجل..
٢٧	الفصل الثاني - خصائص قطاع التعليم العالي في لبنان.....
٢٩	مقدمة الفصل.....
٣٠	واقع قطاع التعليم في لبنان.....
٣١	كفاية التمويل في قطاع التعليم العالي:.....
٣١	١- الإنفاق الحكومي.....
٣٢	٢- إنفاق الأسر على التعليم.....
٣٣	٣- المنح و المساعدات.....
٣٣	٤- مجمل الإنفاق على التعليم.....
٣٤	فاعلية الإنفاق على التعليم.....
٣٥	مؤشّرات عدالة قطاع التعليم العالي:.....
٣٥	١- المساواة في تمويل التعليم العالي.....
٣٥	٢- المساواة مناطقيا.....
٣٥	٣- المساواة حسب الجنس.....
٣٦	التحديات و المقترحات.....

٣٧	الفصل الثالث - تأثيرات ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد اللبناني
٣٩	مقدمة الفصل
٣٩	قنوات انتقال التأثيرات المختلفة لارتفاع أسعار النفط:
٣٩	١- قنوات التأثير المباشر
٤٠	٢- قنوات التأثير غير المباشر
٤٠	نتائج التحليلات التطبيقية:
٤١	أ- تأثير صدمة أسعار النفط على عدد من المتغيرات ومسار هذا التأثير عبر الزمن.
٤٢	ب- دراسة العلاقة الطويلة المدى بين حركة أسعار النفط والنشاط الاقتصادي العام في لبنان.
٤٢	ج- خلاصة.
٤٣	الفصل الرابع - تقرير الأجور العالمي ٢٠١٢/٢٠١٣، الأجور والنمو العادل (مستخلص تنفيذي)
٤٥	مقدمة الفصل
٤٧	المستخلص التنفيذي
٤٧	أولاً، الاتجاهات الرئيسية في الأجور:
٤٧	١- استمرار الأزمة في كبح الأجور
٤٧	٢- التباين الاقليمي في نموّ الأجر
٤٨	٣- نموّ الأجر التراكمي بحسب المنطقة
٥٠	٤- التباين الاقليمي في معدل الأجر
٥٠	٥- هبوط حصص العمل والنمو العادل
٥١	ثانياً، مضامين النموّ العادل:
٥١	١- توزيع الدخل ومستويات الأجور
٥٢	٢- ارتباط أفضل للأجور والإنتاجية
٥٢	٣- تعزيز المؤسسات
٥٢	٤- إصلاحات خارج مجال سوق العمل
٥٣	٥- النظر ما وراء أصحاب الأجر
٥٥	الفصل الخامس - تنفيذ خطة الكهرباء، التقرير نصف السنوي الخامس لوزارة الطاقة والمياه
٥٧	مقدمة الفصل
٥٨	أولاً، البنى التحتية:
٥٨	١- الإنتاج
٦١	٢- النقل

٦٢	٣- التوزيع.....
٦٣	ثانياً، المصادر والطلب:
٦٣	١- مصادر الطاقة.....
٦٣	٢- الطاقة المتجددة.....
٦٤	٣- إدارة الطلب/ ترشيد الطاقة
٦٤	التعرفة
٦٥	ثالثاً، الإطار القانوني.....
٦٥	١- الامتيازات.....
٦٥	٢- شركة مؤسسة كهرباء لبنان.....
٦٦	٣- تعديل القانون ٤٦٢.....
٦٧	الفصل السادس - مؤشرات إحصائية للاقتصاد الكلي الوطني ٢٠٠٥-٢٠١٠.....
٦٩	١- حساب السلع والخدمات (الموارد والاستخدامات).....
٦٩	٢- نمو الناتج المحلي الإجمالي.....
٧٠	٣- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.....
٧١	٤- العجز التجاري.....

مقدمة العدد

يتزامن إطلاق العدد العاشر من التقرير الإنمائي مع استقبال عام جديد، يبدو أنه قد أوكلت إليه مهمة حسم الكثير من القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية الشائكة التي ضاق بها العام السابق، في خضم تضارب المصالح والأولويات.

ويأتي في مقدمة هذه القضايا استمرار مضاعفات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك تأثيراتها المحتملة على التدفقات المالية إلى لبنان، والتي تشكّل أحد أهم روافد تمويل العجوزات العامة للدولة، بما فيها الموازنة واستحقاقات الدين العام والميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ولذلك، يحاول الفصل الأول من هذا التقرير تسليط الضوء على واقع هذه التدفقات، محاولاً الإجابة عن التساؤلات حول النموذج المطلوب لتحقيق نمو مستدام، عبر تغيير قواعد إدارة هذه التدفقات وإيجاد البيئة المناسبة لتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المباشر المجدي.

غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب، إلى جانب شروط أخرى بالطبع، العمل على تعزيز كفاءة الاستثمار في الموارد البشرية. الأمر الذي يفرض حكماً معالجة التشوّهات في قطاع التعليم في لبنان وتطويره بما يجعل مخرجاته تصب فعلاً في خدمة الاقتصاد الوطني. وهذا الموضوع يشكّل محوراً للمعالجة على أكثر من مستوى في الفصل الثاني.

وانطلاقاً من دور النفط كمتغير له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة في النشاط الاقتصادي لكل من الدول المنتجة والمستوردة له، كان لا بدّ من إدراج النتائج التي توصلت إليها دراسة لصندوق النقد الدولي حول تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد اللبناني بوصفه بلداً مستهلكاً بشدة لهذه المادة، وذلك في الفصل الثالث من هذا التقرير.

وبطبيعة الحال، تركزت الأزمة العالمية وما زالت تداعيات سلبية مؤثرة في أسواق العمل عموماً، ولا سيما مستويات الأجور التي شهدت من جهة انخفاضاً في حصتها من مجمل الدخل نتيجة سياسات تجميد الأجور، ومن جهة أخرى تآكلاً في قيمتها الحقيقية نتيجة التضخم. الأمر الذي أثار اضطرابات اجتماعية حادة في الكثير من دول العالم، بما فيها لبنان. هذه التحديات التي تواجهها أسواق العمل ومستويات الأجور الحقيقية حول العالم، وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي فضلاً عن النقاشات الجارية بشأنها، تشكل موضوع الفصل الرابع من هذا العدد.

وانطلاقاً من اهتمام نشرة التقرير الإنمائي بتقّصي تطوّرات سياسة قطاع الكهرباء، التي كان أقرّها مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/٦/٢٠١٠، والخطوات التي قطعتها عملية تنفيذ خطة الكهرباء، نعرض في الفصل الخامس أبرز ما تضمّنه التقرير الدوري الذي قدّمه وزير الطاقة والمياه إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٨.

أما الفصل السادس والأخير، فيتضمّن بيانات إحصائية بشأن تطوّر مؤشّرات الاقتصاد الكلي اللبناني، وخصوصاً حساب السلع والخدمات الذي يتضمّن مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، من استهلاك واستثمار وإنتاج وتصدير واستيراد، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠، إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية فيه، وكذلك الميزان التجاري للفترة ذاتها.